

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/55
16 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥٩٤ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بخصوص نظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة بهايتي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي (S/1995/922) عملاً بالقرار ١٠٠٧ (١٩٩٥).

"ويثني مجلس الأمن على بعثة الأمم المتحدة في هايتي لما أحرزته من تقدم كبير نحو الوفاء بولايتها كما حددت في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وهي مساعدة حكومة هايتي في المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة، وحماية الموظفين الدوليين والمنشآت الرئيسية. وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات، وإنشاء قوة شرطة جديدة ذات طابع مهني. ويثني المجلس على الأمين العام، وعلى ممثله الخاص، وعلى موظفي الأمم المتحدة المخلصين الآخرين الذين أسهموا في هذا الجهد.

"كما يشيد مجلس الأمن بحكومة هايتي لقيامها بإجراء انتخابات محلية وتشريعية في بيئة سلمية وخالية من العنف. ويحيط علماً بما جرى مؤخراً من عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية وموافقتها على مجلس الوزراء الجديد وعلى خطة الحكومة. ويحيط المجلس علماً مع الارتياح بدور بعثة الأمم المتحدة في هايتي ودور البعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في مساعدة سلطات هايتي في العملية الانتخابية.

"ويؤكد مجلس الأمن أن استمرار مشاركة والتزام جميع الأحزاب في هايتي أمر ضروري لنجاح تنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وسلمية. واتساقاً مع الأهداف الواردة في قراري مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) و ١٠٠٧ (١٩٩٥)، يرحب المجلس بما أعلنه المجلس الانتخابي المؤقت من أنه من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ينتظر أن تتيح انتقال السلطة إلى خلف منتخب انتخاباً صحيحاً قبل الموعد المقرر لإنهاء البعثة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويعتبر إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المقرر خطوة حاسمة في توطيد دوام الديمقراطية في هايتي وضمان انتقال السلطة انتقالاً هادئاً. ويدعو المجلس جميع الأحزاب السياسية في هايتي إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة والإسهام بنشاط في تهيئة ظروف الأمن والاستقرار اللازمة لتنظيمها.

9535813

"ويحيط المجلس علما مع القلق بحالات العنف الأخيرة في هايتي ويدعو إلى احترام سيادة القانون وإلى المصالحة الوطنية والتعاون.

"وتتحمل حكومة هايتي وشعبها المسؤولية الأولى عن إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هايتي. ويؤكد مجلس الأمن دعمه الثابت للتقدم الذي حققته هايتي في هذا الصدد، ويؤكد المجلس أن التزام المجتمع الدولي بتقديم دعم متواصل عنصر ضروري في استمرار الأمن والاستقرار في هايتي في المدى الطويل، ويحث المجلس حكومة هايتي على مواصلة الحوار مع المؤسسات المالية الدولية.

"ويتفق مجلس الأمن مع وجهة النظر التي أعرب عنها الأمين العام وهي أن إنشاء قوة شرطة ذات طابع مهني وقادرة على المحافظة على القانون والنظام في جميع أنحاء البلد أمر أساسي لاستقرار هايتي في المدى الطويل. ومع اقتراب موعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ينبغي تركيز الاهتمام على اختيار وتدريب رؤساء الشرطة الوطنية في هايتي وعلى تزويد قوة الشرطة بالمعدات اللازمة من جانب الدول الأعضاء المهمة.

"كما يؤيد مجلس الأمن الجهود التي يبذلها الأمين العام لتبسيط بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك عنصر الشرطة المدنية.

"ويعرب مجلس الأمن عن ثقته في أن الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي، سيواصلون تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي وشعبها، ويحيط علما بشكل خاص بالدور المفيد الذي قامت به منظمة الدول الأمريكية وبالتعاون الثمين، الذي أبدته الدول الأعضاء المهمة، مع هايتي على أساس ثنائي، ويؤكد أهمية مواصلة ذلك التعاون، ويطلب المجلس أن يقدم الأمين العام، في الوقت المناسب، وبالتشاور مع أصدقاء هايتي وسلطاتها، تقريرا إلى المجلس بشأن ما قد يتخذه المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وبرامجها، من خطوات في مجالات الأمن وإنفاذ القانون والمساعدة الإنسانية لمساعدة هايتي على بلوغ مستقبل يتسم بالأمن والاستقرار والحرية في المدى الطويل."

— — — — —